دولة القانون: حسم الحصانة بعد رجوع المالكي من واشنطن

◆ العطية: يجب إعادة النظر بصلاحيات المحافظات.. ومجيد: بعض السياسيين انقلبوا على سوريا

◆ العبادي يطلب عدم تسييس الملف الأمني.. والعسكري يدعو للتريث في اتخاذ الموقف من المدربين

بعد أن شهدت الساحة السياسية خلافات في الآونة الأخيرة على عدة مواضيع بين الكتل الرئيسة وحتى الصغيرة ، ليس على المستوى الداخلي حسب بل كان موقف العراق الأخير في الجامعة العربية قد ترك طابعا وصفه بعض النواب بالأزمة بالإضافة لمجموع الخلافات ،ويضاف لها اعلان صلاح الدين وقرب الانسحاب الأمريكي وموضوعة الحصانة من عدمها التي تصر جميع الكتل بما فيها دولة القانون على عدم منحها للمدربين الذين سيتولون مهام التطوير والتأهيل للقوات الأمريكية كل هذه المواضيع كانت تلعب دورا كبيرا في تأجيج الأزمة بين المكونات الرئيسة.

□ بغداد/ خاص المدى

في خضم الصراعات السياسية والتناحرات بين الكتل عقد ائتلاف دولة القانون امس مؤتمرا صحفيا حدد من خلاله موقفه من بعض الأمور التي تعد محل جدل وقال النائب عن الائتلاف خالد العطية خلال المؤتمر الذي حضره مراسل (المدى) إن "الدستور العراقي يمثل أحد المرتكزات المهمة، واحترامه من البديهيات ولا يمكن القفز عليه"، مبيناً أن "الدستور لم ينص على إقامة الفدرالية فوراً، كما أنه حذر من أي توجه عنصري أو طائفي لإنشاء الأقاليم" واضاف العطية ان "ما يشهده البلد اليوم يجعلنا متحفظين على انشاء الأقاليم في الوقت الحالي وقد تؤدي هذه الخطوة إلى جعل البلد في خطر ، وتابع أن الدستور غير قابل للتقسيم معتبرا ان صلاحيات المحافظات يجب ان يعاد النظر فيها بشكل ايجابي.

من جانبه حذر القيادي في ائتلاف دولة القانون حيدر العبادي من تسييس الملف الامني لانه سيفتح المجال اما العناصر الاجرامية والتكفيرية وتنظيم القاعدة في الاعتداء على سيادة البلد ونحن مقبلون على انسحاب كلي للقوات الامريكية منتقدا في الوقت نفسه اداء رئيس مجلس النواب التشريعي والرقابي وقال العبادي " الدستور نص على عدد كبير من مشاريع القوانين التي تتعلق بتكوينات الدولة الإدارية، لكنها لم تستكمل حتى الآن"، مضيفاً "هناك مجموعة من القوانين المتعلقة بالقضاء، أبرزها مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية التي ما زالت تخضع للخلافات بين الكتل السياسية.

كما اعرب القيادي ياسين مجيد عن استغرابه من اصطفاف بعض القوى السياسية ضد مصالح الشعب خلال العام ٢٠٠٩، مشيراً إلى أن العاصمة السورية دمشق تحولت في تلك الفترة إلى محج لبعض السياسيين الذين اخذوا يشتمون الحكومة العراقية من دون اي مبالاة لما يحدث في البلاد، فيما أكد انه تفاجأ بانقلاب مواقف بعض السياسيين من النظام السوري.وقال مجيد خلال المؤتمر ان موقف العراق بشأن سوريا لم يكن موقف التحالف كما اتهم البعض بل كان موقفا حكوميا وجميع المكونات والكتل النيابة هي مشاركة بالحكومة ، واضاف مجيد إن "دولة القانون مع تطلعات الشعب السوري الشقيق في الحرية والعدالة والديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وفي إجراء حلها .

وأوضح العبادي أنه "تم تشكيل لجنة موسعة للنظر في التعديلات الدستورية خلال الدورة الماضية للبرلمان، من دون أن تتمكن من إنجاز مهامها"، فيما شدد على "ضرورة تعديل الكثير من الثغرات الدستورية".

ودعا العبادي الكتل السياسية إلى "التوصل إلى اتفاق لإنجاز مشاريع القوانين الأساسية التي تهم مصالح الناس بشكل مباشر بأسرع وقت ممكن"، معتبراً أن "الكتل أعلنت عن برامج انتخابية مختلفة أثناء الترويج لحملاتها الانتخابية وهناك توجهات متباينة لديها، لكن عليها أن تعمل مع الكتل الأخرى عندما تأتي إلى مجلس النواب لإنجاح الدولة العراقية".

وأضاف العبادي أن "الكثير من التجاذبات تمنع المجلس من إنجاز مهامه، كما هناك تشريع مهم ينتظرنا في المرحلة المقبلة وهو الموازنة العامة للعام المقبل ٢٠١٢"، مشدداً على "ضرورة إقرار أيضاً مسألة تعديل الدستور التي تأخرت خمس سنوات" ولابد من مناقشتها داخل البرلمان خصوصا ان هناك كثيرا من المستجدات التي لم يسعفنا الدستور في

الانسحاب الاميركي.. (أرشيف)

الانتخابات"، مؤكدا "نحن ضد الحزب الواحد وضد مقولة القائد الواحد التي دفع العراق ثمناً باهظاً بسببها" وتابع مجيد ان ائتلاف دولة القانون ضد استخدام العنف في الوصول الى الاهداف ومع التظاهر السلمي ، ونرفض العنف و أدواته التي تستخدم ضد المحتجين والمتظاهرين ، واشار الى ان رؤية دولة القانون قد تتشابه الى حد كبير مع باقي الكتل والمكونات الاخرى وهي تنطلق من شعورنا الأكيد بأن العراق سيكون الدولة الاولى المتضررة من اي حدث يحصل في سوريا والمنطقة ، وتابع مجيد أن "تلك الرؤية تنطلق من المصلحة الوطنية والأمن القومي العراقي ولا تنطلق من حسابات فئوية أو حزبية أو سياسية أو طائفية"، لافتا إلى أن "رؤيتنا هذه تمنعنا من الوقوف في اصطفافات إقليمية ودولية أو نكون جزءاً من محور أدمنت عليه المنطقة العربية على مدى العقود الماضية وأشار مجيد إلى أن "الكثير من دول المنطقة العربية والإسلامية كانت تتهم الدول الغربية بسياسة الكيل بمكيالين، إلا أنها أصبحت ظاهرة واضحة في السياسة العربية وتحديداً الجامعة العربية ، معتبراً أن المشهد السياسي العراقي يعاني من مشكلة كبيرة وخطيرة وهي قضية الاستقلالية والتوازن في اتخاذ القرارات والمواقف.

وفي موضوع الانسحاب الامريكي وتداعياته واعطاء الحصانة من عدمه اكد النائب سامي العسكري خلال المؤتمر بما ان الاطراف والمكونات في الاجتماع الاخير في منزل رئيس الجمهورية جلال طالباني قد خولت رئيس الحكومة بصفته القائد العام للقوات المسلحة وهو من يحدد الاعداد حسب الحاجة واضاف العسكري يجب الا نستبق الاحداث وان ننتظر ما ستنتجه زيارة المالكي لكي يطلعنا على آخر ما سيتوصل اليه الجانبان الامريكي والعراقي بهذا الخصوص واضاف ان ما تبين من خلال احتكاكنا بالقادة العسكرية ان القوات جاهزة ومهيأة لاخذ زمام الامور وملء الفراغ الذي ستتركه القوات الامريكية وان كانت جاهزيتها بالشكل الكامل، وتابع: ان الامر لا يتعلق بالجانب العسكري ومدى جاهزيته وانما الخلافات السياسية تلعب دورا كبيرا في حفظ الامن من اجل المصلحة الوطنية.

شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

تفسير الشيخ العطية للدستور

عندما جاءنا خبر يفيد بان ائتلاف دولة القانون يعتزم عقد مؤتمر صحفي للحديث عن القضايا المطروحة على بساط البحث والجدل في البلاد أملنا أنفسنا خيراً بان الكتلة المُتحكمة بالعمل الحكومي بصدد الإعلان عن مواقف جديدة وقرارات فيها نفعٌ عميم أتخذت في ضوء دراسة مستفيضة ومتأنية لأوضاع البلاد وتطوراتها الأخيرة المقلقة للغاية.

لكن ما نتج عن المؤتمر الذي عُقد أمس وتحدث فيه النائب الشيخ خالد العطية يصحّ فيه المثل القائل "تمخّض الجبل فولد فأراً". فالشيخ العطية قدّم لنا تفسيراً عجيباً غريباً للدستور. قال: "الدستور لم ينصّ على إقامة الفدرالية فوراً"! . دساتير العالم كلها، كما يُفترض أن يعرف النائب العطية وائتلافه، لا تضع توقيتات محددة لتطبيق احكامها.. انها تتضمن المبادئ والأحكام العامة التي يتعيّن لاحقاً على السلطة التشريعية أن تُشرّع قوانين لها وعلى السلطة التنفيذية تنفيذ هذه القوانين. ودستورنا الذي ساهم النائب العطية في سنّه وتشريع بعض القوانين المستنبطة من مبادئه وأحكامه، نصّ على ان "جمهورية العراق دولةٌ اتحادية واحدة مستقلةٌ ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) ديمقراطيٌ وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق" (المادة ١)، و"يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية" (المادة ١١٦). كما جاء فيه "أولاً: يقرّ هذا الدستور، عند نفاذه، اقليم كردستان وسلطاته القائمة، اقليماً اتحادياً. ثانياً : يقرّ هذا الدستور الاقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه" (المادة١١٧).

وهذا الدستور لم يتضمن أي مادة تنصّ على ما اذا كان تنفيذ أحكام هذه المواد أو أي مادة أخرى فورياً أو مؤجلاً الى حين.

والدستور نصّ أيضاً على أن " يسنّ مجلس النواب في مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ أول جلسة له، قانوناً يحددّ الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم، بالاغلبية البسيطة للاعضاء الحاضرين (المادة ١١٨). وقد شُرّع القانون فعلاً في العام ٢٠٠٦ ولكن تأجّل وضعه موضع التنفيذ حتى العام ٢٠٠٨ بطلب من جبهة التوافق. وكان الشيخ العطية أحد الذين شاركوا في تشريع القانون، فلماذا يعترض على تشكيل الأقاليم بذريعة ان الدستور "لم ينص على إقامة الفدرالية فوراً"؟

ولنفترض جدلاً ان الدستور لم ينص على إقامة الفيدرالية فوراً، فان طلبات إقامة الفيدرالية والدعوات اليها انما تأتي بعد مرور نحو ست سنوات على إقرار الدستور في استفتاء عام، فما وجه اعتراض النائب العطية وائتلافه؟

ولنفترض جدلاً أيضاً ان الدستور لم ينص على إقامة الفيدرالية فوراً وان النائب العطية وائتلافه يتمسكان بتطبيقه نصاً وروحاً فهل في وسع النائب العطية وائتلافه أن يُجيبا على السؤال التالي: هل نصّ الدستور على المحاصصة الطائفية والقومية؟ أم ان نظام المحاصصة هذا أوجدته القوى السياسية المتنفذة ومنها التي ينتمي اليها الشيخ العطية لتحلّ محل الدستور وتُبطل عمل أحكامه وتُفرغ النظام الديمقراطي الذي ناضل في سبيله الشعب العراقي وقدّم تضحيات جسيمة في سبيله من مضمونه؟

ليت النائب العطية وائتلافه يعملان على إعادة أمور الدستور الى نصابها بإلغاء نظام المحاصصة الذي تسبّب في كوارث مُهلكة.

لجنة الأمن: خياران أمام سكان معسكر أشرف

□ بغداد/ المدى

خلص اجتماع عقد أمس للجنة الأمن والدفاع النيابية الى ضرورة إنهاء ملف معسكر أشرف بالطرق السلمية وفقا لمعايير حقوق الإنسان، واضعة سكانه امام خيارين، اما الرحيل السلمي او الاستعانة بالمنظمات الدولية لإنهاء الملف".

وقال عضو اللجنة شوان محمد طه في تصريح خص به (المدى) عقب الاجتماع "ان معسكر اشرف بات مشكلة للمشهد السياسي العراقي لكون الظرف السياسي والموقع الجغرافي لا يسمحان ببقائه".

وتابع "ان بعض وسائل الاعلام أثرت بشكل سلبي بعد الاحداث التي جرت بين سكان معسكر اشرف والجيش العراقي"، متابعا "ان الحكومة تبحث عن حل للتخلص من هذه المشكلة من خلال الاستعانة بالوسائل القانونية كاللجوء الى مجلس النواب".

وان اللجنة النيابية التي شكلت بهذا الصدد عقدت اجتماعا بحثت فيه مستقبل المعسكر في البلاد، واوضح "نحن امام خيارين؛ الاول "الخروج الطوعي من قبل المتواجدين في أشرف الى الدول الأوربية، والثاني دعوة المنظمات الأوربية لمساعدة العراق للخروج منه".

واردف "ان العراق حريص على مراعاة حقوق الانسان غير ان الدستور لا يسمح بتواجد مثل هكذا منظمات وبالتالي فإن الحكومة العراقية جادة في انهاء تواجد هذا الملف نهاية العام الحالي".

واردف "نحن في لجنة الامن والدفاع ننظر في القوانين المتعلقة بحقوق الانسان حتى يمكن التعامل مع الملف بشكل دقيق والاستماع الى رأي المعنيين حتى تكون خطوتنا بالتأني والحكمة ومن خلال ايجاد حلول مرضية".

وشدد على ان بغداد مستغنية في هذه المرحلة بالتحديد عما وصفها طه بالمشاكل مع الجوار بسبب وجود هكذا منظمات في العراق وقال "لدينا ما يكفينا من مشاكل داخلية نبحث عن حلول لها".

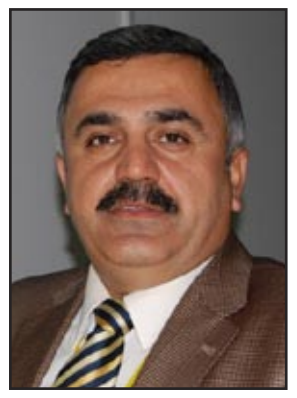

شوان محمد طه

واكد اجماع لجنته على انهاء تواجد اشرف في العراق بصورة سلمية وفق معايير حقوق الانسان".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد بحث مع الممثل الخاص الجديد لأمين عام الأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر منتصف الشهر الماضي ملف انهاء معسكر اشرف نهاية العام الحالي.

وهنأ المالكي كوبلر خلال لقائه امس، بمناسبة تسلمه مهامه الجديدة، مؤكداً استعداده الكامل لدعم البعثة الأممية في العراق وإنجاح مساعيها.

وتدارس الجانبان على وفق بيان صادر عن المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء تلقت الصباح نسخة منه، الملفات ذات العلاقة، لاسيما ملف معسكر اشرف وضرورة تنفيذ قرار مجلس الوزراء بموعده المحدد والقاضي بإخلاء المعسكر نهاية العام الحالي.

وحث المالكي الأمم المتحدة على التعاون مع العراق في المجالات والخبرات التي تمتلكها، خاصة في قطاعات التنمية المختلفة .

حقوق الإنسان النيابية تحذّر من التصويت لقانون الحريات

البرلمان يصوت على ٧ مشاريع اليوم أبرزها تعديل رواتب الموظفين

□ بغداد/ المدى

طالبت النائبة أشواق الجاف عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية أعضاء مجلس النواب بعدم التصويت على مسودة قانون حرية التعبير والرأي .

وقالت الجاف ان "مسودة القانون تحتوي على العديد من النقاط التي تقيد حرية التعبير عن الرأي . وان لجنة حقوق الإنسان ترفض مسودة القانون بشكلها الحالي لأنها لا تتفق وعنوان القانون" .

وأضافت أن لجنة حقوق الإنسان تفاجأت بوجود مسودة قانون حرية التعبير والرأي في جدول اعمال مجلس النواب لجلسة يوم أمس، إذ ان لجنة حقوق الإنسان لا علم لها بتنظيم هذه المسودة ولم تطلع عليها مسبقا . وان هذه المسودة ليست لحرية التعبير و انما لتقييد التعبير .

وذكرت الجاف ان موافقة لجنة حقوق الإنسان على القراءة الاولى للقانون كانت شريطة اعتماد الملاحظات التي قدمتها اللجنة لتشريع القانون ، لأنه يحتوي على الكثير من النقاط التي تقيد حرية التعبير عن الرأي".

غير ان التحالف الوطني دافع عن مشروع قانون الحريات، مؤكدا الحاجة الى نصوصه حتى لا تكون هناك فوضى في التعبير عن الرأي.

وقال النائب عبد الحسين عبطان في تصريح لـ(المدى) امس، في الدستور العراقي ٣ محاور رئيسية؛ المساواة والحرية والعدالة، موضحا " من الصحيح ان هناك حريات كفلها الدستور لكن يجب ان تنظم بطريقة لا تتجاوز على حرية المواطن الآخر والمؤسسات"، مبينا "ان التنظيم لا يعني التجاوز او التدخل من الحريات"، مستدركا "لكن هناك مصالح عليا للدولة يجب ان تراعى".

الى ذلك، خصصت هيئة رئاسة مجلس النواب اليوم الخميس للتصويت على عدد من مشاريع القانونية المهمة.

وكان بيان لمكتب رئيس البرلمان أسامة النجيفي قد أكد مطلع الأسبوع الحالي تخصيص يوم الخميس من كل أسبوع موعدا للتصويت على مشاريع القوانين ذلك لوجود زخم كبير على جدول أعمال اللجنة القانونية.

وقال مصدر نيابي في تصريح لـ"المدى" ان جلسة اليوم ستشهد التصويت على ٧ مشاريع للقوانين دون مناقشة أو قراءة قانون آخر.

وأضاف انه سيتم تخصيص هذه الجلسة فقط للتصويت على القوانين التي تمت قراءتها سابقا وإدخال التعديلات المطلوبة عليها.

مؤكدا أن الأسبوع المقبل سيشهد القراءة والتصويت على حزمة من مشاريع القوانين المهمة التي تساهم في رفع الروتين الذي تعانيه الوزارات.

وأردف المصدر ان التصويت سيشمل "مشروع قانون التجارة ومشروع قانون وزارة الصناعة والمعادن ومشروع التعديل الأول لقانون التعرفة الكمركية والغاء قرارين لمجلس قيادة الثورة، فضلا عن التصويت لتعديل قانون رواتب موظفي الدولة و لانهاء عمل المحكمة الجنائية العليا والتوصية بإلغاء الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة".

الأعرجي يؤكد اعتذار محافظ الأنبار للصدريين

وصف رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الأعرجي تخوف بعض الكتل السياسية من جيش المهدي ما بعد الانسحاب الأمريكي بأنه فتنة تصدرها قوات الاحتلال خصوصا في مثل هذه الظروف.

وقال الأعرجي ان قوات الاحتلال ترغب في البقاء في المنطقة والعراق، لذلك اخذوا يطلقون بعض الفتن منها الاقاليم وموضوع محافظ الأنبار.

وأشار الى ان محافظ الأنبار قدم اعتذارا رسميا واصدر بيانا بهذا الصدد لذلك نؤكد ان وجود جيش المهدي كان لمقاومة الاحتلال فقط .

عمليات بغداد مستمرة في رفع الحواجز

قال الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا ، ان القوات الامنية باشرت بتنفيذ خطتها برفع الحواجز الكونكريتية وفتح الطرقات في جميع مناطق العاصمة، فضلا عن تقليص أعداد السيطرات، مشيرا الى انه تم خلال الاسبوع الماضي رفع اكثر من الفي كتلة كونكريتية.

وأضاف عطا في تصريح صحفي انه" حسب توجيهات القائد العام للقوات المسلحة باشرت قيادة عمليات بغداد برفع الحواجز الكونكريتية وفتح جميع الطرقات في جميع المناطق دون استثناء" ، مضيفا ان "الحاجة انتفت الى وجود هذه الحواجز والقوات الامنية باستطاعتها حفظ الأمن".

العراقية تقر بتعليق ملف الوزارات الأمنية

أفاد النائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي أن الوزارات الأمنية ما يزال أمرها عالقا والنقاش حول وزارة الدفاع والداخلية قائم بين الكتل السياسية.

وقال ان هناك مماطلة في هذا الملف المهم وعلى الكتل السياسية الاتفاق فيما بينها لتسمية الوزراء بأسرع وقت لاعتبار ان الوضع الأمني متدهور خاصة بعد انسحاب القوات الأمريكية ويشعر الجميع بقلق بالغ لمسألة جاهزية القوات الامنية والعسكرية العراقية، مبينا ان العراق يملك من الخبرات الكثير في تولي مهام الوزارتين.

المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون